S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/547
15 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي

أولا - مقدمة

١ - في بيان رئاسي حول بوروندي، مؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧، (S/PRST/1997/32) طلب إلي المجلس أن أواصل إبقاءه على علم بشأن الحالة في بوروندي وخاصة فيما يتعلق بالخطوات التي يتم اتخاذها لتشجيع التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق المفاوضات للنزاع الدائر في ذلك البلد.

٢ - وهذا التقرير يغطي التطورات الرئيسية التي استجدت منذ تقريري السابق المقدم إلى المجلس في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/1996/887/Add.1). ويشار إلى أنه منذ صدور القرار ١٠٧٢ (١٩٩٦) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦، ظل مجلس الأمن يتلقى بانتظام احاطات موجزة عن الحالة في بوروندي.

ثانيا - الحالة السياسية

٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الحالة السياسية في بوروندي تعكس الانقسامات العميقة في داخل الحركات السياسية الرئيسية في البلاد وفيما بينها، بالإضافة إلى تأثير الاستقطاب لمجموعات عسكرية متطرفة عند كلتا نهايتي المنظور السياسي، وكذلك الآثار السلبية التي أصابت حالة الأمن نتيجة الأحداث التي وقعت في زائير السابقة، وجهود بوروندي لإنهاء العزلة الدولية التي نجمت عن الجزاءات ثم الافتقار إلى آلية متفق عليها للمفاوضات بحيث تقبلها جميع القوى الفاعلة الرئيسية. ومن جانبها، واصلت حكومة الرئيس بيير بويويا جهودها لتوطيد سلطتها، وتأمين رفع الجزاءات الاقتصادية، وتشجيع الحوار السياسي، فيما ظلت تزيد جهودها من أجل مجابهة تمرد الهوتو المتزايد وارتفاع الخسائر في الأرواح.

٤ - أما الانقسامات داخل الحزبين الرئيسيين السياسيين في البلاد الخصومات المستعرة فيما بينهما، فضلا عن العقبات التي تسببت فيها بالنسبة لأعمال الحكومة، فقد ظلت تغذي العداوات القائمة. وقد تبدى العجز في جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي التي يقودها في بوروندي أمينها العام أوغاستين نزوجيوامي ويتزعمها في المنفى رئيسها جان ميناني، فضلا عن زعيم المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، في ليونارد نيانغوما، لتخطي الانقسامات الداخلية فيما بينهما. ويصدق الشيء نفسه على

الاتحاد من أجل التقدم الوطني الذي ما برح منقسما بين أتباع رئيس الفريق البرلماني للاتحاد، فردريك نغينزيبوهورو وبين المنتمين للجناح المتطرف الذي يقوده الرئيس تشارلس موكاسي. وقد تفاقمت هذه الانقسامات بفعل تشدد حزب الإصلاح الوطني (بارينا) بقيادة الرئيس السابق للجمهورية، باغازا الذي لا يزال يتمتع بتأييد قوي بين صفوف شباب وطلاب التوتسي.

٥ - إن استمرار العداوة بين الأحزاب السياسية ما زال يحول دون إحراز تقدم في الحوار الوطني الذي دعت اليه الحكومة ويعوق الجهود الدولية التي ترمي إلى المجيء بالطرفين إلى مائدة التفاوض. والمتطرفون من كلا الجانبين لا يزالون يعوقون جهود المصالحة بتهديدهم الرئيس وتقويض جهوده. وقد وصلت المشاعر المعادية للرئيس بويويا إلى ذروتها في منتصف آذار/مارس ١٩٩٧ باكتشاف مؤامرة اغتيال مدبرة ضد الرئيس. وأدت الإجراءات السريعة المتخذة بحق المتهمين بتدبيرها إلى القبض على أعداد كبيرة من الأشخاص. ولا يزال الرئيس السابق باغازا رهن الإقامة الجبرية في البيت كما أن أعضاء حزبه السياسي ما زالوا قيد الاعتقال.

٦ - وعلى صعيد أكثر إيجابية، وبرغم هذه التطورات الباعثة على القلق، فإن إعادة الجمعية الوطنية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ظل يهيئ بصورة متزايدة محفلا لمزيد من النشاط والحوار السياسي المنتظم فيما بين الساسة المنتمين إلى الفصائل المختلفة. وبرغم أن الجمعية الوطنية ذاتها ما برحت بغير فعالية، بل وفقدت الكثير من تأثيرها الأصلي على العملية السياسية على نحو ما لوحظ في التقرير السابق، إلا أنها كانت قادرة على أداء بعض الأعمال القيمة. وما زال أمام السيد ليونس نيغنداكومانا رئيس الجمعية الوطنية دور جوهري يؤديه في إضفاء الانسجام على العلاقات فيما بين الشرائح المختلفة من السكان، وخاصة لأن الجمعية الوطنية لا زال أمامها التحدي المتمثل في العداوة العميقة الجذور بين جماعتيها البرلمانيتين الرئيسيتين وهما الاتحاد من أجل التقدم الوطني وجبهة العمل من أجل الديمقراطية. وعندما أعلن رئيس الجمعية إنهاء دورتها العادية في حزيران/يونيه ١٩٩٦، فقد رحب بحقيقة أن معظم أعضائها استطاعوا مرة أخرى المشاركة في أعمال الجمعية، وأن كثيرا من الممثلين المنتخبين تمكنوا من العودة من المنفى. ومع ذلك، فلكي تضطلع الجمعية الوطنية كاملا بمسؤولياتها الدستورية لا بد من تخطي عدد من العقبات ومنها وضع حد للملاحقة القضائية لرئيس الجمعية، وتزويدها بالدعم المالي واللوجستي اللازم لانتظام أعمالها.

٧ - وثمة تطور ايجابي آخر تمثل فيما شهدته الساحة السياسية من عودة الرئيس السابق سلفيستر نتيبنتونغانيا الذي كان قد غادر ملجأه في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في سكن سفير الولايات المتحدة في بوجمبورا بعد أن ضمن تأكيدات من الحكومة لحريته وأمنه. وقد تعهد السيد نتيبنتونغانيا بأن يسعى جاهدا إلى جعل الحوار السياسي في بوروندي يتم بطريقة متحضرة مع المساهمة في تطبيع الحياة السياسية في البلاد. وأعلن كذلك عن استعداده المشاركة في محادثات السلام بغية إنهاء الحرب الأهلية بين المعارضة المسلحة والجيش. ومن المأمول أن ينجم عن وجوده أثر إيجابي بالنسبة للجهود الرامية إلى المصالحة على الصعيد الحزبي وعلى المستوى الوطني.

ثالثا - الحالة الأمنية

٨ - منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، ظلت الحالة السياسية متأثرة سواء بالتطورات السياسية الجارية داخل بوروندي أو بالتطورات العسكرية والسياسية في المنطقة الفرعية. وفي نهاية عام ١٩٩٦ أدت هجمات المتمردين والعمليات التي قام بها الجيش في مواجهتها إلى سلسلة من الصدامات العنيفة في كل أنحاء البلاد، ولكنها تركزت بالذات في المقاطعات الشمالية في سيبيتوكي وبوبانزا ومورامفيا وكيانزا حيث وقعت حوادث عنف سقط نتيجتها عدد كبير من الضحايا بين السكان المدنيين. أما الحالة في العاصمة بوجمبورا وما حولها فقد بقيت متوترة وملتهبة للغاية.

٩ - ومع تقدم القوات المتحالفة الديمقراطية لتحرير الكونغو في شرقي زائير، وما نجم عن ذلك من إزالة القواعد الخلفية لمتمردي الهوتو المسلحين قرب الحدود البوروندية الزائيرية، طرأ تحسن تدريجي على الحالة الأمنية في بوروندي خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٩٧ وإن كانت قد بقيت جيوب قوية للمتمردين ضمن زائير السابقة (جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا) قرب فيزي وكاليمي وموبا بما أتاح لهم شن عمليات على أهداف في بوروندي بما في ذلك التحصينات العسكرية للحكومة في مقاطعتي بوروري وماكامبا. ومع ذلك يمكن القول بعامة إن حركة المتمردين الهوتو الكثيفة على طول السواحل الغربية لبحيرة تنجانيقا ثم عبر البحيرة إلى جمهورية تنزانيا المتحدة ما لبثت أن أدت في نهاية المطاف إلى تحول في عمليات المتمردين تجاه الشمال. أما تسلل المتمردين الناجم عن ذلك من جمهورية تنزانيا المتحدة إلى دواخل المقاطعات الجنوبية لبوروندي فقد أدى إلى خلاف بين الحكومتين صاحبته اتهامات بأن جمهورية تنزانيا المتحدة لا تؤوي المتمردين فحسب بل أنها تساعد التمرد مساعدة فعالة. على أن حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة ما لبثت أن أنكرت الاتهامات.

١٠ - وفي آذار/مارس ١٩٩٧، ظلت المناطق الداخلية في بوجمبورا وما حولها بصورة متزايدة أهدافا لهجمات المتمردين. وقد تسببت تسعة انفجارات في وقوع عشرات الضحايا وكذلك فعلت العمليات التي قام بها العسكريون لمواجهة التخريب. وهذه حالة تفاقمت بدورها عندما تم الكشف عن مؤامرة اغتيال ضد الرئيس (انظر الفقرة ٥ أعلاه). وقد وقعت حادثة مقلقة للغاية في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ عندما انفجر لغم أرضي تحت سيارة رئيس الجمعية الوطنية وكانت تقل زوجته وأحد الحراس. وفيما نجت زوجة السيد نيغينداكومانا بغير أضرار فقد توفي الحارس. وفي الوقت نفسه، ففي مواجهة زيادة هائلة في نشاط المتمردين في جنوب البلاد، قررت الحكومة إنشاء لجنة خاصة لمعالجة الأزمة تتولى القضايا الأمنية. ووردت كذلك تقارير من كوميونة رومونجي في مقاطعة بوروري حول مزاعم بأن المتمردين قتلوا أكثر من ١٤٥ فردا.

١١ - وقد استمرت الصدامات البالغة العنف بين المتمردين ووحدات الجيش تهز الأمن في بوروندي في شهر نيسان/أبريل وصاحبتها ادعاءات ثم ادعاءات مضادة بشأن المسؤولية عن القتل. وفي إحدى الحوادث التي اتسمت بطابع شائن بصورة خاصة وهي تعزى إلى المتمردين، لقي ٣٤ من تلاميذ المدارس ومعهم سبعة

مدرسين مصرعهم في هجوم على مدرسة ثانوية في بوتا جنوبي بوروري. وفي شهر أيار/مايو استمر القتال العنيف في المقاطعات الجنوبية فنجم عنه قيام وكالات المعونة الدولية بإجلاء موظفيها. ثم اندلع العنف من جديد في الشمال الغربي حيث هاجم المتمردون مخيمات "الإيواء" (الفرع خامسا أدناه) في موروري وبوغاندا فقتلوا نحو ٦٣ فردا. وخلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه، أفيد عن قتال بالغ العنف قرب بوجمبورا وشمل ذلك مقتل ٤٢ فردا في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٧ في كنيسة في كميونة مهوتا. وفي ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، استخدم الجيش مدافع الهاون والطائرات لكي يقصف بالصواريخ مواقع المتمردين قرب بوجمبورا بعد وقوع معارك عنيفة مع المتمردين على مشارف العاصمة.

١٢ - وفيما استمر العنف بغير هوادة خلال شهر حزيران/يونيه، انتشرت شائعات بواسطة المتمردين بأن البلدان المجاورة تستعد لغزو بوروندي دعما للنظام الحالي. إلا أن المصادر العسكرية ادعت على النقيض من ذلك بأن المتمردين يريدون إنشاء رأس جسر على أرض بوروندي للمضي قدما في تمردهم بتأييد من المجتمع الدولي. وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمر ورود التقارير بوقوع قتال متزايد بين الفصائل في صفوف المتمردين الهوتو بين حزب تحرير شعب الهوتو والجناح المسلح من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية. كما وردت تقارير بأن الجنود السابقين الذين كانوا ينتمون للقوات المسلحة الرواندية، وكذلك أعضاء ميليشيا إنترهوامي بل وجنود سابقين من جيش زائير السابقة شاركوا في هجمات مع المتمردين الهوتو في شمال غربي بوروندي أو وقعوا في مصادمات وهم في طريقهم من شرقي زائير عائدين إلى رواندا. ولمواجهة ذلك، اتفق المسؤولون الإقليميون والعسكريون من شمالي بوروندي وجنوبي رواندا، من حيث المبدأ، على التعاون في المسائل الأمنية وعلى تبادل تسليم المتمردين. وبرغم أن ترتيبات الأمن الثنائية لا يمكن تأكيدها رسميا، إلا أنه من الواضح مواصلة الترتيبات الداعمة في هذا الصدد في مناطق الحدود الواقعة بين البلدين.

رابعا - حقوق الإنسان

١٣ - ازداد إلى حوالي ٠٠٠ ٥ شخص عدد الأشخاص المحتجزين للاشتباه بمشاركتهم في المذابح وبتأييدهم للمتمردين الهوتو المسلحين. وبعد انقطاع دام أشهر قليلة، بدأت المحاكم الجنائية العمل مرة أخرى في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦. وأجري كثير من المحاكمات الأولى دون تمثيل قانوني سليم للمتهمين، على الرغم من الطلبات التي قدمها المدعى عليهم لتوفير محامي دفاع لهم. ونظرا للحساسيات الاجتماعية والسياسية والضغوط المرتبطة بهذه المحاكمات، رفض كثير من المحامين البوروندين تمثيل هؤلاء المدعى عليهم، وتم توجيه نداءات كثيرة للحصول على مساعدة المجتمع الدولي. وأدت المحاكمات الأولى في عام ١٩٩٦ الى إصدار أحكام مشددة لافتة للنظر، بما في ذلك ١٣٣ حكما بالإعدام، و ٥٤ حكما بالسجن المؤبد. ولم تحكم المحكمة بالبراءة إلا في ٣٦ حالة أثناء الجولة الأولى من المحاكمات.

١٤ - وبسبب الطلبات الكثيرة المقدمة لتوكيل محامين للمتهمين، قامت وزارة العدل البوروندية بالتعاون مع رابطة المحامين الوطنية، ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام في

بوروندي، ومختلف منظمات حقوق الإنسان المحلية ـ بمناقشة السبل التي يمكن بها إيجاد تمويل لتوكيل محامين وطنيين ودوليين، لأن ذلك من شأنه أن يساعد على أن يكون للمتهمين محامون. وفي نهاية عام ١٩٩٦، بعد إجراء هذه المناقشات، وضع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان برنامجا للمساعدة القضائية، بالتعاون مع حكومة بوروندي. وبدأ تنفيذ المشروع على الفور، مما سهل افتتاح الدورة الأولى للمحاكم الجنائية في شباط/فبراير ١٩٩٧. وفي نيسان/ابريل وأيار/مايو ١٩٩٧، تم عقد الدورة الثانية للمحاكم الجنائية بحضور المحامين الدوليين الذين تعاونوا مع المحامين الوطنيين في العمل كمحامين للدفاع أو محاميـــن للطـــرف المدني. ولوحظ انخفاض حاد في مستوى الأحكام فلم يصدر إلا ١٣ حكما بالإعدام، و ١٠ أحكام بالسجن مدى الحياة، بالإضافة الى ١٤ حكما بالبراءة.

١٥ - وقد حل محل الجو المتوتر الذي مارس فيه الجمهور ضغطا شديدا على المحاكمات الأولى جو أكثر هدوءا وخاليا من الانفعال. وقد ساعد وجود المحامين الى جانب المتهمين على الحد من التوتر ومع إيلاء مزيد من الانتباه أكبر الى المقتضيات القانونية. كما طالت مدة المحاكمات فتجاوز كثير منها الوقت المخصص لها، وسمح التأجيل لعدد من المتهمين بالتحضير لتقديم دفاع أفضل، بينما أدى عدم وجود الشهود إلى تعقيد وتأخير محاكمة الآخرين.

١٦ - غير أنه فيما يتعلق بإقامة العدل، يجب أن يلاحظ أيضا أن حالة هؤلاء المدعى عليهم مازالت تتعارض تعارضا تاما مع المشتبه بمحاولتهم القيام بانقلاب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ - فمعظمهم لا يزال طليقا. ولم يتم القبض إلا على عدد قليل منهم أثناء الساعات الأولى بعد الانقلاب، وبينما هرب بعضهم الى بلدان أخرى ظل آخرون في بوروندي. وعلى الرغم من أن الرأي العام مازال يطالب بالقبض عليهم، يواصل كثير منهم أعماله الاعتيادية دون عقوبة ظاهرة.

١٧ - وتم اتخاذ خطوة كبيرة وإن كانت رمزية الى حد كبير، إذ شرعت حكومة بويويا في إقامة دعاوى جنائيـــة ضد ٧٩ ضابطا عسكريا متهما بالتحضير لانقلاب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وبدأت النيابة في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٧ عملها وادعت أن المجموعة مسؤولة عن وفاة الرئيس ميلكيور نداداي ـ وهو أول رئيس هوتو لبوروندي منتخب انتخابا ديمقراطيا. وأعلن المتهمون براءتهم وتم تأجيل الدعاوى. واستؤنفت المحاكمة في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٧، فقام المتهمون بتقديم شهادات إضافية، وبعدها تم تأجيل المحاكمة مرة أخرى. ولم يتم تحديد تاريخ لاستئنافها. وفي حين أن محاكمة ٧٩ ضابطا تعتبر خطوة أولى هامة، سيتعين القيام بالمزيد لكي تكتسب إقامة العدل في بوروندي مصداقية حقيقية.

١٨ - ودعا الرئيس بويويا علنا، في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الى إنشاء محكمة جنائية دولية لبوروندي، من أجل محاكمة من حرضوا على ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية التي تلت انقلاب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ ومن ارتكبوها. وردا على الرسالة الأخيرة التي وجهتها حكومة بوروندي إليّ حول إنشاء محكمة دولية، أجبت أنه نظرا للظروف السائدة في بوروندي، لست في وضع يمكنني من تقديم توصية الى مجلس الأمن بإنشاء هذه المحكمة في الوقت الراهن. وأعتزم أن أبقي المسألة قيد نظري، ثم أستعرض مسألة إنشاء هذه

المحكمة في تاريخ لاحق. وسأعمل بالطبع على إطلاع مجلس الأمن بشكل كامل على التطورات في هذا الصدد.

خامسا - الحالة الإنسانية

١٩ - أدى القتال الواسع النطاق الدائر في الشمال والجنوب من البلد إلى نزوح نسبة كبيرة من السكان وخلق صعوبات كأداء أمام وكالات المعونة الإنسانية في تنفيذ برامج إغاثة متسقة وفعالة. ومن ثم فما زالت الحالة الإنسانية في بوروندي، على الرغم من تخفيف الجزاءات، خطيرة للغاية بسبب عاملين رئيسيين ـ وهما الدرجة العالية لانعدام الأمن في البلد وتركيز السكان الريفيين الوافدين من المناطق المعرضة للصراع في مخيمات الإيواء. وأصبحت الألغام الأرضية في الوقت نفسه مصدر خطر منتشر بصفة متزايدة للعاملين في مجال المعونة والمدنيين على حد سواء. كما عانت بحيرة نيازا في الجنوب من اندلاع الكوليرا في الآونة الأخيرة، وحال القتال في المنطقة دون تمكن وكالات المعونة التابعة للأمم المتحدة من الوصول إليها.

٢٠ - "الإيواء" وهي السياسة التي تقوم على جمع الأهالي في مخيمات. شرعت فيها الحكومة السابقة في آذار/مارس ١٩٩٦، وأدت الى جعل أكثر من ٠٠٠ ٣٠ شخص يعيشون في مواقع أو مخيمات. وبلغ عدد النازحين بسبب القتال أو انعدام الأمن أكثر من ٠٠٠ ٣٥٠. ووفقا للتقديرات الأخيرة. بلغ مجموع الأشخاص المعرضين للخطر في المناطق الرئيسية الآن حوالي ٠٠٠ ٧٠٠. ومما مجموعه ٦ ملايين شخص، وهو عدد سكان بوروندي، يعيش شخص واحد تقريبا من أصل ٩ بوروندين في مخيم، وفي كثير من الأحيان في ظروف صحية سيئة.

٢١ - وأدى النزوح المتكرر للريفيين، بالإضافة الى وجود مخيمات "إيواء" في مناطق تقع في كثير من الأحيان بعيدا عن مناطق الإنتاج الزراعي، إلى عرقلة شديدة للإنتاج الزراعي ولتوزيع المنتجات الزراعية. وقد تفاقمت الحالة بشدة بسبب التدمير المتعمد أحيانا للحقول والماشية على يد المتحاربين. وتضررت البيئة تضررا كبيرا في بعض المناطق نتيجة قيام اللاجئين والنازحين بإزالة الأحراج، ونتيجة أعمال التخريب أيضا. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، اكتشفت بعثة تقييم مشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي أن إنتاج الأغذية انخفض بما يقدر بنسبة ١٨ في المائة أثناء الموسم الزراعي الأول لعام ١٩٩٧ مقارنة بمستوياته قبل وقوع الأزمة.

٢٢ - وألحت الوكالات الإنسانية على حكومة بوروندي أن تعرض عن سياسة "الإيواء" التي تتبعها لأسباب إنسانية وأن تسهل أكثر فرص الوصول إلى الفئات المستضعفة من أجل تخفيف المحنة الإنسانية الكبيرة التي يعاني منها البلد. ويضغط أيضا المجتمع الدولي الأوسع بصورة متكررة على حكومة بوروندي لإزالة مخيمات "الإيواء" القائمة. وفي ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٧ كتبت إلى الرئيس بويويا رسالة أعربت فيها عن قلقي بسبب وجود هذه المخيمات وحثثته على اتخاذ إجراءات ملموسة لبدء نقلها، على مراحل، الى مناطق آمنة. ورد الرئيس أن الإيواء ليس سياسة عامة ولكنه تدبير مؤقت لضمان أمن الأهالي في بعض مناطق البلد.

وأعاد تأكيد تعهده بإزالة المخيمات الواقعة في المناطق التي تم التوصل فيها الى أمن نسبي مرة أخرى. ومع ذلك لم يتم حتى الآن إزالة سوى مخيم صغير واحد. وقد أدى عزم بعض الموظفين الرسميين في الأقاليم على إزالة المخيمات لا لشيء إلا لإقامة مخيمات أصغر وأقرب إلى منازل المجمعين، إلى إثارة ذعر الجهات التي تقدم المعونة وأدى بكثير من المراقبين الى استنتاج أن الحكومة لن تتخلى تماما على الأرجح عن سياسة الإيواء في المستقبل المنظور. وتواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنسانية الى مخيمات "الإيواء" ولكنها لن تقوم بذلك إلا على أساس الاحتياجات المقدرة وفي إطار رصد دقيق لهذه الاحتياجات.

٢٣ - وفيما يتعلق باللاجئين، عاد حوالي ٠٠٠ ١٣٠ منهم منذ عام ١٩٩٦. وفي حين أن كثيرا من هؤلاء اللاجئين عادوا بصورة عفوية الى المناطق الآمنة في بوروندي، أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ١٥٠ الى ٢٠٠ شخص يهربون يوميا من إقليمي بوروري وماكامبا الى جمهورية تنزانيا المتحدة خوفا من وقوعهم في شرك القتال.

سادسا - جهود الوساطة

٢٤ - استمرت جهود الوساطة السياسية على الصعيدين الوطني والدولي طوال الفترة المشمولة بالاستعراض، وعلى الرغم من بعض تطورات ايجابية هامة، لا يزال يتعين تحقيق تقدم كبير في هذا الصدد. وقد اتبعت جهود الوساطة ثلاثة مسارات متصلة ببعضها وإن كانت متميزة، وهي: جهود الوساطة الإقليمية الجارية بقيادة الرئيس التنزاني السابق يوليوس ك. نيريري؛ والمحادثات بين الحكومة والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية تحت إشراف جماعة سان أجيديو في روما؛ والقرار الأقرب عهدا الذي اتخذته الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بتعيين ممثل خاص لمنطقة البحيرات الكبرى مشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية.

٢٥ - ولا يزال الرئيس السابق نيريري هو الوسيط الدولي الرئيسي للنزاع في بوروندي وهو محور تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق وقف لإطلاق النار وإجراء مفاوضات سياسية شاملة فيما بين الأطراف. وقد ظل وقف الأعمال القتالية في بوروندي مسألة تحظى بأولوية عليا لدى المجتمع الدولي، في حين شددت الحكومة البوروندية بصورة متكررة على الحاجة إلى إعادة تقييم الجزاءات الاقتصادية المفروضة على البلد. وفي اجتماع عقد في لومي أثناء اجتماع القمة للجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الافريقية لمنع النزاعات وإداراتها وحلها، المعقود ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧، اقترح الرئيس بويويا رفع الجزاءات. وقد أعرب لجميع مستمعيه عن اعتقاده الراسخ بأن الجزاءات لا تلحق الضرر بالشرائح المستضعفة من السكان فحسب، ولكنها أيضا تعوق المصالحة الوطنية وتقوي المتطرفين.

٢٦ - وقبيل انعقاد مؤتمر قمة أروشا الإقليمي الرابع الذي كان مقررا في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧ لاستعراض الجزاءات الاقتصادية المفروضة على بوروندي، أخذ الرئيس السابق نيريري زمام المبادرة بأن دعا الأحزاب السياسية البوروندية إلى عقد جولة أخرى من المحادثات. وعلى الرغم من أن عدة أحزاب

رحبت بهذه المبادرة، فإن أحزابا أخرى أعربت عن عدم ثقتها بالوسيط وأعلنت استحالة إجراء أي محادثات ما لم ترفع الجزاءات الاقتصادية. وقد دعا مؤتمر قمة أروشا ذاته، الذي حضره الرئيس بويويا، حكومة بوروندي وجميع الأطراف في النزاع إلى اتخاذ خطوات لتهيئة البيئة الضرورية اللازمة على وجه السرعة لإجراء مفاوضات وتحقيق المصالحة الوطنية. وقرر مؤتمر القمة أيضا تخفيف بعض الجزاءات ثم وافق على ضرورة كفالة التنفيذ العاجل والفعال للإعفاءات المقدمة لأغراض المساعدة الإنسانية. وأعلن المشاركون استعدادهم تعليق جميع الجزاءات حالما يحدث تقدم في المفاوضات.

٢٧ - وفي اجتماع متابعة عقد في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٧، لم يتم التوصل إلى أي اتفاق بشأن قائمة المنتجات التي ستعفى من نظام الجزاءات الإقليمية. وفي نهاية حزيران/يونيه، أعربت حكومة بوروندي عن خيبة أملها لأن الجزاءات لم تخفف حتى ذلك الوقت، وعن قلقها لأن الحظر يزيد من حدة التوترات في البلد. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، قررت حكومة كينيا رفع الحظر المفروض على بوروندي بالنسبة للوقود والسفر، وذلك لأسباب إنسانية. ويقوم عدد من البلدان في وسط أفريقيا برفع تدريجي للجزاءات أيضا.

٢٨ - وفيما كانت المناقشات جارية بشأن الجـــزاءات وإمكانية تخفيفها، كان ممثلو الحكومة والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، يجرون محادثات مباشرة بمباركة معلموا نيريري، تحت إشراف جماعة سان أجيديو في روما. وعلى الرغم من أن البداية كانت صعبة، وبعد أن تم التغلب على مشاكل مختلفة، ركزت محادثات الطرفين على الحاجة إلى وقف القتال في بوروندي وتأمين وقف دائم لإطلاق النار. وفي ١٠ آذار/مارس ١٩٩٧، وافق الطرفان على جدول الأعمال الواسع النطاق الذي ينبغي أن يوجه محادثتهما. وقد شمل جدول الأعمال البنود التالية:

(أ) إعادة النظام الدستوري والمؤسسي؛

(ب) المسائل المتصلة بقوات الجيش والشرطة في بوروندي؛

(ج) وقف الأعمال القتالية؛

(د) إقامة العدل، بما في ذلك إنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة مرتكبي عمليات الإبادة الجماعية والجرائم السياسية؛

(هـ) تحديد وإشراك الأحزاب الأخرى في عملية التفاوض؛

(و) تحقيق وقف دائم لإطلاق النار؛

(ز) إيجاد ضمانات لاحترام الاتفاق وتنفيذه.

٢٩ - وقد كان من شأن التصريح العلني الصادر في ١٣ أيار/مايو بالاتفاق وتأكيد المحادثات السرية بين الحكومة والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، إثارة انتقادات شديدة لدى العديد من قطاعات المجتمع البوروندي، بجميع اتجاهاته السياسية. وقد شعر الذين لم يكونوا ممثلين في روما بأنهم مستبعدون من المناقشات التي رأوا أنه كان ينبغي إجراؤها في بيئة أوسع نطاقا ومتعددة الأطراف. وأعربت النقابات والمنظمات الطلابية وبعض الجماعات السياسية عن شجبها للمحادثات خشية أن تؤدي التنازلات المقدمة للمعارضة الممثلة للهوتو، لا سيما المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، إلى تعريض بقائها السياسي للخطر. وقد ظلت معارضة العملية التي بدأت في روما تتصاعد فيما بين المتطرفين، واضطرت الرئيس بويويا إلى القيام بحملة مكثفة في جميع أنحاء البلد. وفي مقابل ذلك، كانت ردود فعل المعارضة أكثر ايجابية. واتخذ رئيس الجمعية موقفا قويا مؤيدا للحكومة.

٣٠ - وفي ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٧، وجه الرئيس بويويا رسالة إلى الرئيس السابق نيريري يوجز فيها مختلف الخطوات التي ينبغي أن تتبعها عملية السلام في بوروندي، ويطلب منه أن يقوم في أقرب وقت ممكن بتنظيم مفاوضات بين جميع الأطراف تحت رعاية معلمو نيريري. وأكد من جديد أيضا استعداده للعمل معه بشكل وثيق لتنظيم هذه المفاوضات. ولا يزال يتعين أولا أن تنجح الجهود التي يبذلها الوسيط لإقناع مختلف الأحزاب السياسية بقبول إجراء محادثات سياسية شاملة تحت رعايته. واستعدادا لإجراء هذه المحادثات التي ستتم بين أطراف متعددة، وتقرر عقدها في نهاية تموز/يوليه، أوفد الرئيس السابق نيريري، في ٥ تموز/يوليه، بعثة إلى بوروندي لتقييم الحالة السياسية وتشجيع جميع الأطراف المعنية على المشاركة في المفاوضات.

٣١ - ولتوحيد صفوف الداعين إلى السلام، لا بد من تهيئة وتعزيز فرص للحوار والمناقشة سواء داخل المجتمع المدني أو بين الأحزاب السياسية. وفي هذا الصدد، فقد أصدرت تعليماتي إلى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي بأن يدعم جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز السلام والمصالحة فيما بين فئات السكان، بما في ذلك المناقشات الجارية على الصعيد الوطني وأنشطة رئيس الجمعية. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن مكتب الأمم المتحدة اضطلع بدور بناء في تشجيع الحوار والمصالحة فيما بين الجهات السياسية الرئيسية الفاعلة، لا سيما أثناء فترات التوتر، وظل على علاقات عمل جيدة مع الحكومة والبرلمان. كما ظل يبقيني على إطلاع تام بالتطورات الرئيسية في بوروندي. وكما أبلغت مجلس الأمن في ٢٥ حزيران/يونيه، فإني أعتزم تعزيز هذا المكتب بتعيين مسؤول كبير وموظف إضافي للشؤون السياسية، بهدف تقديم دعم أفضل لعملية السلام في بوروندي.

٣٢ - ولدعم الجهود التي يبذلها الوسيط ولتعزيز عملية السلام التي بدأت في روما، وافق مجلس الأمن، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، على اقتراح مشترك من جانبي ومن جانب الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد سالم أحمد سالم، بتعيين السفير محمد سحنون ممثلنا الخاص المشترك لمنطقة البحيرات الكبرى، مع إعطاء الأولوية للكونغو (زائير السابقة) وبوروندي. ولا يزال السفير سحنون، الذي زار بوروندي عدة مرات، يتابع الأحداث في ذلك البلد عن كثب. وقد أنشأ علاقة على أساس الثقة مع العديد من العناصر

الفاعلة داخل بوروندي وخارجها، وخاصة مع الرئيس بويويا، ومع رئيس البرلمان، والرئيس السابق نتيبانتونغانيا. وقام بدور تنسيقي شديد الأهمية قبيل مؤتمر قمة أروشا الرابع. فإلى جانب الاجتماع إلى معلمو نيريري والرئيس مكابا في دار السلام، أجرى السفير سحنون مشاورات مع الرئيس بويويا ومع جميع الأطراف التي كانت هناك. وقد أعرب الجميع عن تقديرهم لما قدمه من مساهمات.

سابعا - الملاحظات

٣٣ - أدى تصميم الرئيس بويويا على متابعة المؤتمرات الشاملة، إلى تحسين العلاقات بين الحكومة وبين العناصر المهتمة بدعم التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض للنزاع في بوروندي. ويشجعني بشكل خاص ما أبداه الرئيس بويويا وحكومته مجددا من استعداد للتعاون مع مختلف العناصر الفاعلة الدولية من أجل المساعدة على التماس حلول لأزمات بوروندي المزمنة، وكذلك التقارب التدريبي بين الرئيس والحكومة والجمعية الوطنية. ولو قيض الاستمرار لهذه الاتجاهات الإيجابية، فلسوف تتمكن بوروندي من إرساء الظروف اللازمة لمزيد من تخفيف الجزاءات. ولا ينبغي السماح لأي نوع من أنواع المعارضة العنيدة أو المتعنتة ضد التسوية السياسية أن تغلق الباب أمام الفرصة الواعدة التي باتت سانحة.

٣٤ - ولسوف تظل جهود الرئيس السابق نيريري في حمل الأحزاب السياسية المختلفة على الاجتماع حول مائدة التفاوض تحظى بتأييدي الكامل. وبرغم الصعوبات والتحفظات التي أعربت عنها أطراف معينة، فمن الواضح أنه سيواصل الاضطلاع بدور مهم في تعزيز التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع في بوروندي. بحكم أنه يتمتع بثقة رؤساء الدول في المنطقة ومع تعيين الممثل المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية لمنطقة البحيرات الكبرى، فإنني آمل أن تتوفر قوة دفع جديدة للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في معالجة الأسباب الكامنة للنزاع والاستقرار في بوروندي.

- - - - -